E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/87
5 March 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ، مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم لتركيا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

١- يشرفني أن أرفق طيه رسالة موجهة إليكم باسم أحد الطرفين الرئيسيين في نزاع قبرص ، أي باسم الطائفة القبرصية التركية ، من صاحب السعادة كينان أتاكول ، وزير الخارجية والدفاع .

٢- ويجدر التنويه إلى أن مناقشة قد بدئت في لجنة حقوق الإنسان بصدد مسألة قبرص ، وذلك مع الاسف في غياب الطائفة القبرصية التركية ، أحد طرفي النزاع الرئيسيين . وفي هذه الظروف ، لم يعد أمام الطائفة القبرصية التركية من خيار سوى أن تقدم آراءها كتابة ، لكي تظهر آراؤها في المحاضر على الاقل .

٣- وسيكون من دواعي التقدير أن تصدر هذه الرسالة مع مرفقها ، تمشيا مع الممارسة المعمول بها من قبل ، كإحدى وثائق لجنة حقوق الإنسان في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال .

(توقيع) سيم دونا
السفير
الممثل الدائم

المرفـــق

١- أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل الإدارة القبرصية اليونانية لجنوبي قبرص ، في إطار البند ١٣ ألف من جدول الأعمال ، أثناء الدورة السادسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، وأن أعرض عليكم الاعتبارات التالية .

٢- وأريد ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب عن دهشتنا لإدراج مسألة "حقوق الإنسان في قبرص" ، في جدول الأعمال ، لأننا حاولنا دائما إقناع الأطراف الثالثة بأن انتهاكات حقوق الإنسان في قبرص قد حدثت فيما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٤ وليس بعد عام ١٩٧٤ . وبالنسبة لرجال الدعاية من القبارصة اليونانيين فإن المحافل الدولية ، ولا سيما المتخصصة منها في حقوق الإنسان ، هي أماكن يقومون من خلالها ، في غياب أي ممثل للقبارصة الأتراك ، بتشويه هذه القضية واستغلالها لأغراض سياسية . ومن هنا ، فقد أغفل ممثل القبارصة اليونانيين ، عن عمد وكالعادة ، الفترة السابقة على عام ١٩٧٤ في حين شوّه الفترة التالية لعام ١٩٧٤ تشويها جسيما في محاولاته للقفز فوق الحقائق المتعلقة بقبرص .

٣- والواقع أن انتهاكات حقوق الإنسان كانت تشكل جانبا فاجعا للغاية من مسألة قبرص فيما بين ١٩٦٣ و١٩٧٤ عندما وقع الشعب القبرصي التركي ضحية لمعاملة غير إنسانية ولقهر منتظم فضلا عن المذابح المتكررة . وهناك ما يكفي من الوثائق والشهادات والملاحظات من شخصيات محايدة ومن تقارير الصحافة الدولية التي تكشف عن الإساءات الجسيمة والواسعة النطاق التي تعرض لها القبارصة الأتراك خلال سنوات طويلة من الطغيان والإرهاب على أيدي القبارصة اليونانيين . وأرفق طيا في التذييل المرفق بهذه الرسالة بعض القصاصات الصحفية التي تساعد على إنعاش ذاكرة الأشخاص غير المتعصبين . كما أن السجلات السنوية للأمم المتحدة ، لا سيما التقارير الدورية المقدمة من الأمناء العامين المتعاقبين إلى مجلس الأمن عن الحالة في قبرص ، لا بد وأن تكون على درجة عالية من الفائدة للتنوير في هذا الصدد .

٤- لقد قام الجانب القبرصي اليوناني ، في مسعاه الذي لم يكل لتوحيد قبرص مع اليونان طبقا لخطة أكريتاس السيئة السمعة ، بانتهاك كل حق من حقوق الإنسان للشعب القبرصي التركي خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ . وسعيا وراء الوحدة Enosis ، فقد أشاعوا الإرهاب في قبرص منذ وقت بعيد يرجع إلى أواخر الخمسينات ثم شنوا اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ هجوما مسلحا شاملا ضد القبارصة الأتراك ، عامدين إلى القتل والقهر والاضطهاد للأهالي العزل حسب هواهم . وفي خلال تلك الفترة كان القبارصة الأتراك يطاردون من أراضيهم ، ويختطفون من الطرقات بل ومن أسرّة المستشفيات فلا يعرف لهم

أثر بعد ذلك قط ، وكان الأطفال يذبحون في أحواض الاستحمام . وكانت القرى القبرصية تجتاح وتضرم فيها النيران ؛ وفي بعض القرى ذبح السكان جميعا وجرفتهم البولدوزرات إلى مقابر جماعية . وبالتالي فقد سيق القبارصة الأتراك ، خلال هذه الفترة ، إلى مناطق محصورة تعين عليهم أن يقاسوا فيها لمدة أحد عشر عاما محنة رهيبة في ظل "حصار حقيقي" ، كما وصف الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين ، أي في عام ١٩٦٤ ، الحالة في أحد تقاريره إلى مجلس الأمن ، إلى أن حدث التدخل التركي الذي طال انتظاره في عام ١٩٧٤ . تلك إذن كانت محنة الشعب القبرصي التركي التي حاول مجلس الأمن أن يضع حدا لها ، عندما أنشئت قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (أي قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص) وأرسلت إلى الجزيرة في عام ١٩٦٤ . وقد استمر الهجوم الوحشي مع سبق الإصرار من القبارصة اليونانيين على القبارصة الأتراك ، وأسفر أيضا عن إبعاد الجناح القبرصي التركي في الجمهورية الثنائية القومية في ذلك الحين عن جميع أجهزة الدولة ، وعن اغتصاب جهاز الدولة بأكمله من نظام قبرصي يوناني بالكامل في قبرص ، وذلك على الرغم من وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وحتى عام ١٩٧٤ مع درجات متفاوتة من القسوة .

٥- ومما يثير السخرية أن تجد الإدارة القبرصية اليونانية لجنوبي قبرص الجسارة ، بعد تلك الخلفية التاريخية ، لكي تؤكد أن لحرية الانتقال والاستيطان وحرية الملكية أسبقية على حياة القبارصة الأتراك . ولا يمكن أن يمحى من حوليات التاريخ ذلك السجل الطويل من احتجاز الرهائن ، وحالات الاختطاف ، وأعمال التعذيب ، والمعاملة غير الإنسانية والمهينة ، والسلب ، وإحراق منازل وقرى بأكملها ، والتدمير الاقتصادي والقهر الذي عانى منه القبارصة الأتراك حتى عام ١٩٧٤ ، ناهيك عن الهجمات المسلحة والمذابح .

٦- وكان الانقلاب الذي وقع في قبرص في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ برعاية اليونانيين لفرض الضم من اليونان هو الحلقة الأخيرة في سلسلة المؤامرات على استقلال قبرص وفرض الأمر الواقع عليها وضد حقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقبارصة الأتراك بوصفهم المؤسسين المشاركين للجمهورية الثنائية القومية . وجاء التدخل التركي في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، وفقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ ، لحماية الشعب القبرصي التركي والحيلولة دون الضم الوشيك الحدوث من جانب اليونان ، ليضع نهاية حاسمة لعقد من العنف وإراقة الدماء . وعلى ذلك فإن شكاوى القبارصة اليونانيين من حالة حقوق الإنسان في قبرص لا يمكن إلا أن تكون تعبيرا هستيريا عن تطلعهم العنصري إلى إعادة الظروف التي ظلت سائدة منذ ١٩٦٣ حتى ١٩٧٤ .

٧- وبالنظر إلى السجل المشين للجانب القبرصي اليوناني والذي أشير إلى جزء منه فيما سبق ، فإنه ليس مؤهلا لأن يثير مسألة "حقوق الإنسان في قبرص" .

٨- أما وقد أعيد الأمر ذلك إلى نصابه ، فأود الآن أن أرد على بعض الاتهامات المحددة التي لا تقوم على أساس والتي وجهها الممثل القبرصي اليوناني .

٩- ولا يمكن أن تؤخذ مأخذ الجد خطابية الممثل المذكور عن "الغزو" .

١٠- نعم لقد حدث غزو لقبرص في عام ١٩٧٤ . ولكن سجلات مجلس الأمن تبين بوضوح أن اليونان هي المذنبة لا تركيا . وهناك وثيقة للأسقف الراحل مكاريوس في مجلس الأمن تسجل بصورة صريحة وواضحة أن اليونان هي الغازية . ولإفادة الممثل القبرصي اليوناني ، فسأقتبس نص كلمة الأسقف . فهذا هو ما قاله الأسقف في رسالته إلى مجلس الأمن يوم ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ . (الفقرة ٣٣ من S/PV.1780):

"إن الانقلاب الذي قامت به العصبة العسكرية اليونانية هو غزو ، ويعاني شعب قبرص بأكمله من نتائج ، سواء من اليونانيين أو الأتراك ... وعلى مجلس الأمن أن يدعو النظام العسكري في اليونان إلى سحب الضباط اليونانيين الذين يعملون في الحرس الوطني من قبرص ، وإلى وضع حد لغزوه لقبرص" .

١١- وقد كان التدخل التركي هو العامل الوحيد الذي استطاع أن "يضع حدا لغزو (اليونان) لقبرص" ، وقد تدخلت تركيا وصدت القوات اليونانية الغازية إلى الحدود الراهنة ووضعت بذلك حدا "لمعاناة شعب قبرص بأكمله ، سواء من اليونانيين أو الأتراك" .

١٢- وفيما يتعلق بالإشارة اليائسة والبائسة إلى "الاحتلال ، فيمكننا أن نذكر ، بتعبيرات لا لبس فيها ، أن قوات السلم التركية ، بعد أن أمنت الحق في الحياة والاستقرار للقبارصة الأتراك ، كطليعة وكضامن لحقنا في الحياة والأمن إلى حين الاهتداء إلى تسوية عن طريق التفاوض في قبرص .

١٣- أما الإشارة إلى "التهجير بالقوة" فهي محض تلفيق خيالي . فمن المفهوم أن القبارصة اليونانيين قد تبعوا قوات الغزو اليونانية المنسحبة التي صدتها إلى الخلف قوات السلم التركية ، كما أن من المفهوم أن القبارصة الأتراك قد فروا من جنوبي قبرص التماسا للأمن في شمالي قبرص . وقد أستكملت هذه العملية بواسطة اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي وقّع عليه زعيما الطائفتين في فيينا يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ . وقد نفذت هذه الاتفاقية بمساعدة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وباستخدام سيارات هذه القوة .

١٤- وليس مما يكسب مزاعم الممثل القبرصي اليوناني المصداقية المغالاة في عدد الأشخاص النازحين من القبارصة اليونانيين وإغفاله لحقيقة أن الشعب التركي في قبرص قد عانى ، فيما بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٧٤ ، من التهجير قسرا على أيدي القيادة القبرصية اليونانية .

١٥- لقد عانى الشعب التركي في قبرص من النزوح القسري لفترة طويلة قبل الاحداث التي وقعت في عام ١٩٧٤ . فقد أرغم خمسة وعشرون ألفا على النزوح منذ الهجوم القبرصي اليوناني الضاري في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ الذي دمّرت خلاله ١٠٣ قرية تركية كليا أو جزئيا . وترك خمسة وستون ألفا ديارهم فيما بعد ١٩٧٤ إلى المناطق الآمنة في الشمال . ولا يمكن أن يكون العدد الحقيقي للأشخاص النازحين من القبارصة اليونانيين أكبر بكثير من هذا العدد الإجمالي للأشخاص النازحين من القبارصة الاتراك .

١٦- ولا يتعارض النداء القبرصي اليوناني بعودة جميع "اللاجئين" إلى ديارهم مع معاهدة التبادل الطوعي للسكان المؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ فحسب بل يتعارض أيضا مع المبادئ الواردة في اتفاق دنكتاش - مكاريوس المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ ، لا سيما المبادئ المتعلقة بازدواج المناطق وازدواج الطائفة .

١٧- ويظهر هذا النداء إلى حد بعيد مدى افتقاد الإخلاص لدى القيادة القبرصية اليونانية في التماس حل عن طريق التفاوض في قبرص على أساس قيام جمهورية اتحادية ترتكز على ازدواج المناطق وازدواج الطائفة .

(توقيع) كينان أتاكول